

[قراءة في السياسة التركية في الإقليم منذ عام 2011]

إعداد الباحثين:

[وائل احمد صالح هرش - طالب دكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية]

[أ.د. كمال الدين نور الدين مرجوني]

[أ.د. نجيب الشيخ عبد الصمد]

الملخص:

يسعى هذا البحث لتشخيص الدور التركي في الشرق الأوسط وتحديدًا في المنطقة العربية منذ اندلاع الربيع العربي وامتداده في عدد من الدول العربية ومحاولة النظام التركي بزعامة اردوغان لعب دور اكبر وتأثير اكبر في المنطقة خصوصًا بعد قراءته للتغيرات في السياسة الأمريكية في المنطقة بالاعتماد على قوى إقليمية في تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة وذلك للتفرغ للتهديدات الصينية والروسية .

استخدم الباحث المنهج الوصفي - التحليلي وهو المنهج الأنسب لتحليل وللتعرف على الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط والقدرة على تحليل الدراسات المتعلقة بالموضوع لفهم السياسة التركية والمتغيرات التي أثرت على هذا الدور .

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد الدور التركي عن طريق تحديد الأسباب والعوامل المحفزة له بالإضافة إلى التعرف على محددات الموقف التركي من الوضع الراهن في المنطقة ومن ثم تداعيات هذه الأحداث على الدور الإقليمي التركي.

توصلت الدراسة إلى أن استمرارية الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، ولاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط , الثورات العربية , السياسة التركية , المنطقة العربية.

[A reading of Turkish policy in the region since 2011]

Researcher:

[Wael Ahmed Salih Harsha, Kamal El-Din Nour El-Din Marjouni, Najeeb El-Sheikh Abd El-Samad]

[University of Islamic Sciences Malaysia (USIM)]

Abstract:

This research seeks to diagnose the Turkish role in the Middle East, specifically in the Arab region since the outbreak of the Arab Spring and its extension in a number of Arab countries and the attempt of the Turkish regime led by Erdogan to play a greater role and influence in the region, especially after reading the changes in US policy in the region by relying on regional powers in securing American interests in the region in order to devote themselves to Chinese and Russian threats .

The researcher used the descriptive-analytical approach, which is the most appropriate approach to analyze and identify the new Turkish role in the Middle East and the ability to analyze studies on the subject to understand Turkish policy and the variables that affected this role.

This study aims to monitor the Turkish role by identifying the causes and motivating factors in addition to identifying the determinants of the Turkish position on the current situation in the region and then the repercussions of these events on the Turkish regional role.

The study concluded that the continuity of the Turkish role and its development in the future depends on the factors governing it and the pressures it faces and how to address them, especially with the difficulty of maintaining the consensual formulas put forward by the Justice and Development Government between its pursuit of its national interests on the one hand, and its role as an ally of the United States and the West on the other hand, and promoting its role as a regional actor that seeks to achieve stability and the interests of the region as a whole on the third hand, while stressing that these dimensions do not conflict and integrate them with each other.

Keywords: Middle East, Arab revolutions, Turkish politics, Arab region.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة.

إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في إثر اندلاع أولى شرارات الربيع العربي التي ما لبثت أن استشرت في المنطقة العربية، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، ومازالت فصول الربيع العربي تتوالى وتتسارع مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد الدور التركي عن طريق تحديد الأسباب والعوامل المحفزة له بالإضافة إلى التعرف على محددات الموقف التركي من الوضع الراهن في المنطقة ومن ثم تداعيات هذه الأحداث على الدور الإقليمي التركي.

ثم تقييم هذا الدور في ضوء المعطيات السابقة ورؤية مستقبلية واستشرافه للدور الإقليمي التركي في أعقاب ثورات الربيع العربي.

• مشكلة الدراسة والسؤال البحثي

تكمن مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجه سعي تركيا إلى لعب دور مميز في المنطقة والفرص التي من الممكن استثمارها لتحقيق مساعيها في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ومن خلال هذه المشكلة يبرز السؤال التالي

- 1- ما طبيعة الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه تركيا في المنطقة ؟
- 2- ما التحديات والفرص التي تواجه هذا الدور ؟
- 3- ما هي الأبعاد السياسية والإستراتيجية للدور التركي الجديد في الإقليم ؟

• أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مايلي:

- 1- التعرف على طبيعة الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه تركيا في المنطقة في ضوء الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه الدور التركي في المنطقة
- 2- قراءه وتحليل الأبعاد السياسية للدور التركي الجديد في الإقليم
- 3- قراءه وتحليل الأبعاد الإستراتيجية للدور التركي الجديد في الإقليم

• أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناول الدور التركي الجديد في الإقليم وبحكم الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة وما تحتوي عليه من موارد طبيعية وموقع جغرافي متميز واستراتيجي وذلك من خلال دراسة السياسة التركية الحالية والدور الذي تطمح اليه ودراسة الفرص والتحديات التي يمكن أن تواجه الدور التركي ويأتي هذا البحث في السياسة التركية تجاه

إقليم الشرق الأوسط لما يشكله من أهمية كبيرة تجاه العالم وأصبح الإقليم مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على المواقع المهمة في العالم .

• الفرضية

ينطلق البحث من فرضية أساسية قوامها: أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة وشهدها العالم ساهمت في وضع تركيا أمام خيارات إستراتيجية تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم¹ عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافياً وتاريخياً وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها ولكنه يخشى تركها وانفلاتها فما كان من تركيا إلا أن اختارت عمقها الإستراتيجي مع الإبقاء على حبل الود موصولاً مع غربها الأوروبي.

• الإطار النظري

تستند هذه الدراسة على مبدأ توازن القوى في النظرية الواقعية وان اختلال ميزان القوى الوقع في المنطقة العربية بعد انسحاب القوى الكبرى وخصوصاً بعد احتلال العراق ورغبة هذه القوى بان تكون قوى إقليمية مسيطر عليها تعمل على الحفاظ على مصالح القوى الكبرى من محاربة الإرهاب والحفاظ على استمرار تدفق النفط وحماية إسرائيل وبالتالي السماح للقوى البارزة ببسط نفوذها على الإقليم وبهذا تضمن القوى الكبرى مصالحها وتتجنب دفع التكاليف الثمينة لتحقيق هذه الأهداف .

• الدراسات السابقة

1- دراسة ملكاوي عصام -2013- تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة²

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الخيارات الإستراتيجية المتاحة لتركيا للعب دور في الشرق الأوسط والمنهج المستخدم هو المنهج التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن تركيا أدركت أن مكانتها الإقليمية والدولية تأتي من خلال بناء تحالفات متعددة في دول الإقليم وان بدت متناقضة أحيانا وفي هذا الإطار ترى تركيا أن علاقاتها مع أي طرف أو محور لا يعني انه بديل عن طرف آخر فعلاقتها مع العرب لا تعني قطع العلاقات مع إسرائيل وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي لا يؤثر على دورها في الشرق الأوسط.

2- دراسة مطر , حسام , -2013- تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ³

هدفت هذه الدراسة لتفسير التحولات في السياسة الخارجية لتركيا تجاه الشرق الأوسط والمنهج المستخدم هو الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التاريخي وتوصلت الدراسة إلى أن مبدأ توازن القوى كان الحاكم للتحولات التركية إضافة لعوامل مرتبطة بطموحات حزب العدالة والتنمية وتعقيدات اللعبة الداخلية ونظرة تركيا لتكون بوابة إلزامية للمصالح الدولية في المنطقة .

•

¹ - أحمد داوود اوغلو، محمد ثاجي وطارق عبد الله، العمق الاستراتيجي . موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدوحة، ترجمة محمد ثاجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص240:235.

² - مكاي، عصام، 2008، تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية، المجلة العربية للدراسات الامنية، جامعة نايف للعلوم الامنية، السعودية، عدد 63، 2015.

³ - مطر، حسام، تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ، مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد 144، ص162-172، 2013 .

• المنهج البحثي

اعتقد إن منهج الوصفي - التحليلي هو المنهج المناسب لتحليل وللتعرف على الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط والقدرة على تحليل الدراسات المتعلقة بالموضوع لفهم السياسة التركية والمتغيرات التي أثرت على هذا الدور .

المبحث الأول - العوامل المحفزة للدور التركي

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ما يلي:

المطلب الأول - عوامل نابعة من البيئة الدولية:

1- الولايات المتحدة الأمريكية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في أثناء حقبة الحرب الباردة إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتميز الواقع على مفترق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيق البوسفور والدردنيل.

وعليه يمكن القول إن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية، أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.

وقد بدا ذلك واضحاً جداً بالنسبة إلى الدور التركي في محيطه الإقليمي إبان سنوات التوتر في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً خلال سنوات إدارة الرئيس بوش الابن في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

لقد تخوفت تركيا حينها من اتساع شقة الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التناقض الواضح بين المصالح التركية وبين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتزايدت مخاوف تركيا من فقدانها السيادة نتيجة تأثير الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة، والتي تقع خارج نطاق السيطرة التركية، وقلقها العميق من إهمال الولايات المتحدة الأمريكية الملحوظ للكرامة والشرف القومي التركي، ومحاولة دفعها إلى صراعات إقليمية غير مرغوب فيها، وخسارتها لخياراتها السياسية الخارجية نتيجة التزاماتها تجاه الحليف الأمريكي، فضلاً عن تشككها في موثوقية الالتزامات الأمنية الأمريكية خصوصاً عندما تتناقض تلك الالتزامات مع المصالح الأمريكية في لحظة معينة .

وبرغم هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية، إلا أن قدرتها على المناورة والتحرك في هذه البيئة المتغيرة تصطدم بعدد من العراقيل. فأولاً وقبل كل شيء هناك الضرر الذي تسببت فيه حرب إدارة بوش المتهورة والقائلة في العراق والتي خلقت استياء عميقاً عبر العالم العربي، ولطخت صورة الولايات المتحدة، وقوّت إيران وزادتها جراءة.

يضاف إلى ذلك فشل إدارة بوش في التحرك لوقف حروب إسرائيل الدموية الأربع ضد لبنان (2006) والفلسطينيين (الضفة الغربية في 2002، وغزة في 2006 و2009)، والتي لم تؤد إلا إلى تعميق الغضب العربي من الولايات المتحدة، وأخيرًا، ورغم نية أوباما تغيير الاتجاه، فإن التصلب الإسرائيلي والانقسام الحزبي العميق في واشنطن كانا يحبطان جهوده مرارًا وتكرارًا. كما أن علاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل قد قلصت من قدرتها على لعب دور مهم في المنطقة العربية، وفي إثر اندلاع ثورات الربيع العربي وتساقط حلفاء الولايات المتحدة واحدًا تلو الآخر، ورغم حديث الولايات المتحدة عن دعم الانتفاضات الشعبية إلا أنها ارتأت أنه إذا ما كُتب لهذه الانتفاضات النجاح، فإن التحول الذي سينتج عن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد وضع الولايات المتحدة الصعب أصلًا في الشرق الأوسط أكثر، فلم تجد واشنطن سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة .

2- الاتحاد الأوروبي:

لقد منيت محاولات ومساعى تركيا الدؤوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالفشل، حتى بعد قيامها بالإصلاحات المطلوبة منها.

إلا أن أوروبا قد تبنت معها سياسة الانتظار المفتوحة، فلا هي التي قبلتها ومنحتها عضويتها، ولا هي التي رفضتها وكففتها عناء الانتظار، وربما كان هذا الموقف الأوروبي كمن يمسك العصا من المنتصف، فلا هي التي ترغب بتحمل نتائج إقصاء تركيا، ولا هي القادرة على تحمل نتائج إدماجها بالاتحاد الأوروبي كلية، لذلك كان هذا الموقف الأوروبي حتى يأخذ من تركيا أكبر قدر ممكن من التنازلات دون أن يقدم لها نفس القدر من الاعتبارات بحكم جغرافيتها وموقعها وإمكانية انضمامها. لذلك فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من تركيا مثل: حقوق الإنسان، قبرص، بحر إيجه، والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد، حيث أوجدت هذه الشروط من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا وحرى بالذكر أن تركيا لن تكف عن محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وستتوجه شرقًا لتستفيد من تواجدتها العربي وذلك من أجل تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي. وذلك لأن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي أحد أهم المصالح الحيوية التركية، وهي هدف لن يتحقق إلا من خلال توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي، والانخراط مباشرة في قضاياها من خلال ممارسة دور الوسيط الإقليمي المقبول والمرغوب.

المطلب الثاني - عوامل نابعة من البيئة الإقليمية:

يمكن تقسيم الأسباب الدافعة لدور تركي إقليمي في المنطقة والنابعة من البيئة الإقليمية إلى الآتي:

1- حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، وحالة التفكك والتردي اللذين اعتريا الوضع العربي بشكل عام، وخصوصًا بعد الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 .

2- تمتلك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبوليتيكي العالمي، ولا يمكن تصنيف إمكاناتها فقط في خانة موارد الطاقة من نفط وغاز. فالدول العربية تطل على المضائق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقًا وحتى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية غربًا، أي في مضائق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق. وتشكل هذه المضائق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة

الغربي، تأسيسًا على ذلك لا يمكن حصر أهمية الدول العربية في النفط والغاز فقط، بل إن جغرافيتها السياسية لا تقل عن -إن لم تكن تتفوق على- الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من إيران وتركيا في حسم الصراعات الكونية.

3- تتمدد تركيا إقليميًا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث إن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تمامًا في حالة الشرق الأوسط. وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران ماليًا وأيديولوجيًا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عامًا.

4- أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى.

5- الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق لأوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923. ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي"، وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية، والفصل بين الحزب والدولة، وتوسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحده. السبب الموضوعي السادس لدور تركيا الإقليمي يتلخص في توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصرًا وافيًا إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.

إن تطور النظرة العربية إلى تركيا، بدأ نتيجة لعدد من العوامل المتوازية بعضها متعلق بتركيا ذاتها، والبعض الآخر متعلق بالمنطقة العربية، وهذه العوامل هي:

أولاً- العوامل المتعلقة بتركيا، ساهمت تطورات عديدة تتعلق بتركيا في تحسين صورتها في العالم العربي منها: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2003 م، وقرار البرلمان التركي في عام 2003 م بالامتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، كذلك تحسين علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، وبالتحديد بدء محادثات انضمام تركيا إليه في كانون الأول 2004 م، كذلك موقف تركيا حيال الحرب على غزة، والموقف التركي الصلب من اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية وقطع العلاقات مع إسرائيل، وإيقاف التعاون العسكري والاقتصادي معها، والذي اعتبر أنه أقوى موقف مهم من دولة إقليمية يتخذ ضد إسرائيل، بالإضافة إلى ما يعرف بحادثة دافوس عام 2009 م.

لقد ارتبطت كل هذه التطورات، بتطورات أخرى بالعالم العربي، وبالتالي كانت لها دلالات في المناقشات الدائرة في المنطقة، وهذا أدى إلى أن النتيجة النهائية كانت تغيرًا في تصور دور تركيا على مستوى كل من الجماهير والحكومات العربية، إضافة إلى تحولات جوهرية في كل من الاقتصاد والسياسة الخارجية لتركيا، حيث نجحت في إيجاد اهتمام بهذا البلد يمكن ترجمته إلى صورة إيجابية. وعليه فإن مرونة الاقتصاد التركي مع الإصلاحات السياسية كانتا سببًا في تصاعد القوة التركية الناعمة في المنطقة، بحيث أصبحت تركيا نموذجًا جذابًا لتيار الإصلاحيين في العالم العربي.

ثانياً - العوامل المتعلقة بالمنطقة، غيرت التطورات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط من نظرة العرب أيضًا إلى تركيا، حيث أوجد عدد من التطورات الأخيرة في المنطقة إحساسًا بوجود أزمة، مثل انهيار عملية السلام العربي الإسرائيلي في عام 2000م، وتدهور النزاع الفلسطيني والغزو الأمريكي للعراق عام 2003م،

وصعود إيران كقوة إقليمية، والانقسامات الداخلية العربية، وثورات الربيع العربي وبخاصة الموقف من سوريا الآن.

كذلك فإن، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، واصفرار بعض الأنظمة السلطوية على أساليبها، أدى إلى تعميق أزمة شرعية النظم العربية، وبهذا دخل العالم العربي إلى القرن الحادي والعشرين يصاحبه شعور عميق بالأزمة.

وبالتالي يمكن القول إن نظرة كثير من العرب لتركيا كانت تتجلى في المثال الجيد الذي استطاعت تركيا أن تمثله للغرب من جهة، والدول العربية والإسلامية من جهة أخرى، وهذا يدل بالتأكيد على قدرة تطابق وترابط قيم الإسلام مع قيم الديمقراطية، عليه يمكن لتركيا أن تكون نموذجاً يحتذى في العالم العربي .

المطلب الثالث - عوامل نابعة من البيئة الداخلية:

ويمكن إجمال تلك العوامل فيما يلي:

1- وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر 2002، وحرص قياداته على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، ولاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي-الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا .

وفي مقابل ذلك، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد ترى تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في:

* ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

* تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

* الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.

* ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

* أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذي لعناصر القوة التركية.

وجسدت هذه الرؤية -جنباً إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة- محاولة حكومة العدالة الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية

التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.

يمكن القول بأن هناك ثلاث رؤى إستراتيجية حاكمية لسياسة تركيا الخارجية، وهي كالآتي .

أولاً- العثمانية الجديدة: أوضح تسبينار أن هذه الرؤية تحدد التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية بالأساس، حيث يسعى الحزب إلى تحقيق التجانس بين التراث العثماني التركي والتراث الإسلامي في الداخل والخارج، من منطلق الإيمان بأن تركيا تمثل قوة إقليمية كبرى، ودون أن يعني ذلك تدشين إمبراطورية عثمانية جديدة في الشرق الأوسط وما وراءها، ولا السعي لإقامة نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة، ولكن إرساء نموذج معتدل من العلمانية التركية في الداخل، وتبني سياسة أكثر نشاطاً في الخارج، ولا سيما في مجال الوساطة لحل النزاعات.

في هذا النموذج من العثمانية الجديدة، تركز أنقرة على تدعيم مصادر قوتها الناعمة بتعظيم نفوذها السياسي

والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، وخصوصاً في المناطق التي كانت تابعة تاريخياً للإمبراطورية العثمانية، وكذلك في المناطق الأخرى، حيث لتركيا مصالح إستراتيجية.

وهذه السياسة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة تقوم على مبدأ "العمق الإستراتيجي" الذي أرساه وزير الخارجية، أحمد داود أوغلو، والمرتببط بـ"تصفير المشكلات مع الجيران"، مما يسمح لتركيا باستعادة دورها التاريخي في محيطها الإقليمي، والذي أهمل بسبب المبالغة في الاهتمام بتعزيز العلاقات مع الغرب، والأهم أن ذلك النشاط لتركيا في نطاقها المحيط يسمح لها بتعزيز مكاسبها التجارية، وذلك مع تنامي اقتصادها، وزيادة قدرتها التصديرية، حيث تضاعفت الصادرات التركية إلى دول المنطقة، خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

ومع الإشارة كذلك إلى أن العثمانية الجديدة لا ترى حرجاً في الاعتراف بالتعددية الثقافية، مما يساعد على استيعاب التعدد الإثني في البلاد. وعلى ذلك، وبخلاف المعسكر الكمالي القومي، لا ترى العثمانية الجديدة تهديداً رئيساً في الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد⁴، ماداموا على الولاء للدولة، بل إنه يمكن استيعاب مطامحهم في إطار الهوية المسلمة التي تجمع جُل العرقيات داخل البلاد.

وأخيراً، فإن البعد الثالث من العثمانية الجديدة يتمثل في هدفها عدم التواصل فقط مع العالم الإسلامي، كما يعتقد البعض، وإنما أيضاً الحفاظ على العلاقات المميزة مع الغرب، حيث يسعى قادة حزب العدالة والتنمية إلى بناء علاقات مميزة مع الدول الإسلامية لاستكمال دائرة العلاقات الخارجية، ولكن ليس كبديل عن العلاقات مع الغرب.

ثانياً- الكمالية: تلك الرؤية التي يتبناها العلمانيون في تركيا، والتي ارتبطت بمؤسس الجمهورية في البلاد، تختلف بصورة واضحة عن توجه العثمانية الجديدة. ففي حين أن العثمانية تفضل تبني سياسة إقليمية طموح في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها، فإن الكمالية لا تفضل الانخراط في العالم العربي. وفي حين تحبذ العثمانية الجديدة

⁴ - حليمة بوزناد، دلال أحسن، "تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: أكراد سوريا نموذجاً"، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، تبسة، 2016، ص ص (21-22)

التعددية الثقافية، ونسخة أكثر اعتدالاً من العلمانية، فإن الكمالية تفضل اتخاذ تدابير علمانية عسكرية ضد السياسات الإسلامية وفي التعامل مع القضية الكردية. وفي حين تحبذ العثمانية الجديدة إقامة علاقات عضوية مع الاتحاد الأوروبي وعلاقات جيدة مع واشنطن، فإن الكمالية في الواقع أكثر استياءً من الاتحاد الأوروبي وواشنطن.

ويلاحظ في هذا الصدد أنه خلال الأعوام الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية، وافق على اتخاذ عدد من الخطوات القانونية في سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي الخطوات التي لم تتخذها حتى الحكومات العلمانية التي حكمت تركيا من قبل، وكان الهدف هو الرد على المخاوف الداخلية من الحكم الإسلامي، وتأكيد التوجه الديمقراطي المقارب للغرب لحزب العدالة والتنمية، ولكن ذلك لم يساعد على معالجة مخاوف الكمالين الذين رأوا في سياسته تكتيكيًا لأجل الاستفادة من الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في سبيل إضعاف نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية، والتي تنظر إليها القوى العلمانية، باعتبارها الحامي لقيم الجمهورية العلمانية التي أسسها كمال أتاتورك، وهو ما كان سببًا في تغير موقف الكمالين بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والامتناع من شروطه المتعلقة بتحقيق السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، والامتناع كذلك من واشنطن بسبب ثنائها على نموذج الإسلام المعتدل الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية في الحكم.

ثالثًا- الطريق الثالث داخل تركيا، وهي آخر الرؤى الإستراتيجية التركية تطورًا، وفيها تتلاقى العثمانية الجديدة والكمالية.

فعلى الرغم من الخلافات بين الرؤيتين السابق الإشارة إليهما، فإنهما معًا لديهما شعور قوي بالوطنية والانتماء للدولة التركية. فلا تشكك العثمانية الجديدة ولا ترفض الإنجازات التي حققتها الجمهورية الحديثة، وهي تلتقي مع التوجه الكمال في الإعلاء من مصالح تركيا القومية، والنظر إلى بلدهم كدولة مركزية في المنطقة، بل وفي العالم، الأمر الذي يدفع بالسياسة الأتراك إلى تعظيم مكانة البلاد الدولية على النحو الذي اتخذه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في الستينيات، بما يعني أن تركيا قد تبحث في تعظيم مصادر قوتها الذاتية، وتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية، بل إنها قد تفكر في الاستقلال عن الهيكل العسكري لحلف الناتو، وذلك كما فعلت فرنسا تحت حكم ديغول، ولكن من دون أن يعني ذلك الانفصال التام عن المنظمة.

2- المصالح الوطنية التركية، حيث تشكل الدول العربية سوقًا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية. ثانيًا، تشكل المنطقة العربية، بما تملكه من احتياطات للطاقة، عامل جذب وأهمية استثنائية لتركيا، التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين أساسيين، هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي، وطموح تركيا لكي تصبح معبرًا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

3- المصالح الأمنية التركية، لأن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية، والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية، التي كانت تاريخيًا ضحية العمليات إرهابية، سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية أو المشكلة الأرمنية، أو على خلفية أيديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية المتشددة التي تنشط في دول جوارها الجغرافي.

يؤدي الدور الإقليمي المتزايد في المنطقة إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى أوروبا، ويرفع رصيدها لدى الاتحاد الأوروبي الذي يتعنت في قبولها عضوًا بسبب الاعتبارات الثقافية والدينية، باعتبارها صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيًا للاتحاد الأوروبي وحري بالذكر هنا أن الدور التركي

واجهه العديد من الصعوبات، من أهمها: حدود القدرات الذاتية، وصعوبة الحفاظ على الصياغات والمعادلات التوازنية على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل متزامن، واعتماد العديد من هذه الصياغات التوفيقية على تعاون الفاعلين المؤثرين على المستويات كافة.

ومثلت الثورات العربية مناسبة جديدة لإعادة استحضار هذه الإشكاليات والجدالات المحيطة بالدور التركي.

المبحث الثاني- الخيارات الإستراتيجية التركية والفرص المتاحة

أ - دائماً ما كان الخطاب العربي يشكو في المواجهة مع إسرائيل من محاولات تطويق القوة العربية من جانب ما سمي دول الجوار التي كان عمادها إيران الشاهية وتركيا الأطلسية وأثيوبيا. وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وتراجع دور أثيوبيا بعد انقسامها، بقيت تركيا الدولة الوحيدة من هذه المنظومة التي تقيم علاقات تحالفية مع إسرائيل. وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة والتحول في سياسات تركيا الايجابية تجاه القضايا العربية، وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية كانت الفرصة قائمة، بغياب تركيا كعنصر تهديد للأمن القومي العربي، ليكون الموقف العربي أكثر قوة ومناعة تجاه المؤامرات الاستعمارية الغربية والإسرائيلية

ب - وقرّ وقوف تركيا إلى جانب القضايا العربية فرصة لتعويض التقصير أو العجز أو الفراغ الذي يعانيه

الوضع العربي عموماً بعد اتفاقيات التسوية الإسرائيلية - العربية، وخروج مصر والاردن من المعادلة. ج - وقرّ الموقف التركي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية تحديداً فرصة بمنع تصفية القضية نهائياً، حيث أعطى الموقف التركي المشرف ضد اعتداءات إسرائيل ودفاعها عن الشعب الفلسطيني، ولا سيما في غزة، جرعة دعم معنوية ومادية أيضاً تعين الشعب الفلسطيني على المزيد من الصمود وكسب الوقت علّ الظروف تتغير في يوم ما .

د - إن تغير السياسات التركية تجاه الجوار العربي، والوصول بالعلاقات مع معظم العرب إلى إلغاء تأشيرات الدخول، وإنشاء مجالس تعاون سياسي واقتصادي مشترك، شكل فرصة لتجسيد التوق إلى استعادة وحدة المنطقة، وإن عبر طرف غير عربي هو تركيا.

هـ - إن الاتجاهات السياسية الجديدة لتركيا تعزّز فرص مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الطرفين العربي والتركي، ولا سيما تحديات التدخل الخارجي.

و - إن انفتاح تركيا والعرب على بعضهما البعض وقرّ فرصة للتفاعل الاجتماعي والثقافي والاستفادة من الخبرات والانجازات في الجانبين.

المبحث الثالث - محددات الموقف التركي بعد ثورات الربيع العربي

على إثر اندلاع ثورات الربيع العربي ارتأت الحكومة التركية أن تحقيق الاستقرار في الظروف الراهنة غير ممكن إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية. ويفسر الخطاب الرسمي اختلاف الآليات التركية من حالة لأخرى، حسب تقديرات تركيا لطبيعة كل حالة، ومتطلبات الموازنة بين الحرية والأمن/الاستقرار فيها، على ضوء طبيعة التكوين الإثني للمجتمعات المختلفة، ودرجة استجابة قيادات النظم المعنية، ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل، وتقدير حدود إمكانيات تركيا وقدراتها في كل حالة .

وبالتالي يمكن القول إن مواقف تركيا من الثورات العربية قد مر بأربع مراحل مختلفة هي:

أولاً: مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب:

- بالترحيب بثورات الربيع العربي وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي.
- والحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح، لأن المصالح الاقتصادية التركية الهامة بالمنطقة كانت معرضة للخطر، ولاسيما في ليبيا.
- التردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام، والانتقاد الهادئ لحلف الناتو في المراحل الأولى للثورة الليبية.

ثانياً: مرحلة المشاركة المترددة:

- المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي متنامٍ، ومخاطر خسارة دعم دول الربيع العربي.
- امتناع تركيا عن القيام بدور فاعل في ليبيا لافتراضها عامّةً موقفًا سلبيًا حاصلاً في ليبيا.
- اتبعت تركيا سياسة استباقية زائدة في سوريا، لكن من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لكي يقدم تنازلات.
- ثم تحوّل الانتباه التركي عن الربيع العربي إلى الداخل التركي حيث السباق للانتخابات التشريعية لعام 2011.

ثالثاً: السياسة الاستباقية الأحادية:

- انعكست المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية التركية الأكثر نشاطاً على إظهار حزب العدالة والتنمية ثقة عالية بعد الانتخابات التشريعية.
- حاولت تركيا كسب مركز الصدارة في الربيع العربي من خلال توجيه الانتقاد القوي لإسرائيل⁵، ولاسيما في علاقتها بتقرير منشور عن الأمم المتحدة والمنحاز لإسرائيل في أزمة القافلة التركية.
- مناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي.
- زيارة مصر وزيادة وتيرة الانتقاد العلني لنظام بشار الأسد.

رابعاً: مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر:

- بنهاية العام الأول لاندلاع ثورات الربيع العربي اتجهت تركيا عائدة إلى اتباع الحذر والهدوء بشكل أكبر.
- أفرزت التكلفة الاقتصادية لما اتبعته تركيا تجاه سوريا رد فعل عنيف من النظام السوري.

⁵ - غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير: بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص12.

- هناك حالة من عدم اليقين تجاه الحالة السورية لأن نتائج الصراع الدائر بين النظام السوري والمعارضة لا تزال غير محسومة بعد.
 - توافق التحرك التركي مع ما يتخذه الاتحاد الأوروبي من عقوبات على النظام السوري، وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران.
 - ورغم أن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت على مسارها الصحيح، إلا أن مسار العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وبخاصة فرنسا ليست كذلك.
 - تعكس سياسة الحذر إدراكاً محزناً لدى بعض دوائر صنع السياسة الخارجية التركية والتي فيما يبدو ورطت نفسها في سياسات المنطقة بشكل مغالٍ فيه.
- وباستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض 'أولها أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما، أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.
- وعلى هذا الأساس يمكن رصد أبرز محددات المواقف التركية من ثورات "الربيع العربي"، وذلك على النحو التالي:
- أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً:

1- من الناحية السياسية، أدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخلياً وخارجياً. وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية -مثل مصر- قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحاً.

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجاًلاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 أبريل 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع،

وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحويل الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف . لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته. فتزايدت حدة الاستقطاب بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا.

2- من الناحية الاقتصادية، تعاني تركيا حاليًا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% إلى كل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بتدهور الأوضاع فيهما، فضلًا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدن الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009.

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا. فمن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها. كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من 1 إلى 1.5% لكل منها. كذلك، فإن انخفاض حجم الصادرات التركية إلى بعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات. وفي السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقًا نحو الهند وإندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية. ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى 55.5 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قدرها 20% عن الفترة نفسها من العام السابق .

لا يمنع ذلك من أن ارتفاع أسعار النفط، بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من 90% من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من 5.5 مليار دولار في أبريل 2010 إلى 9 مليارات دولار في أبريل 2011

3- من الناحية الأمنية، أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسليح وإيصال المساعدات الإنسانية. كذلك، أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية⁶، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفع اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفى الأتراك هذه الأنباء فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، حال تصاعدها.

⁶ - سعيد الحاج، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، دخول بتاريخ 2017/9/26، علي الموقع <http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf>.

ويمكن القول بأن ثورات الربيع العربي قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا، والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائلة التي صاحبت وترتبت على الثورات العربية، وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية التي بدت قوية في ظاهرها واتضح بعد ذلك أنها أنظمة شائخة في داخلها، بما أوجد بيئة أمنية مغايرة اتسمت بحالة من عدم الاستقرار والسيولة والتفكك، على نحو كان من أبرز نتائجه إعادة صوغ أنماط التحالفات الإقليمية، وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة.

فقد راهنت تركيا على الثورات العربية، بعدما تيقنت من أنه من الصعوبة بمكان مواجهتها. ارتبط هذا الموقف بطبيعة السياق المحلي المصاحب لهذه الثورات وأنماط المواقف الإقليمية والدولية منها. ورغم أن تركيا أدركت أن ثمة فرصاً إذا ما أحسن استغلالها يمكن أن تعظم مصالحها الاقتصادية من جانب، وتعظم من النفوذ والدور الإقليمي لتركيا من جانب آخر، غير أن ذلك كان مصحوباً بتنامي حدة التهديدات التي واجهتها تركيا على الصعيد الأمني.

وفي هذا السياق، اضطلعت الاعتبارات الأمنية بدور أساسي في صوغ الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن، حيث برز المحدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال الملفين، إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي تكون له امتدادات إقليمية، ولاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران.

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجيج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا (877 كم)، وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحاً من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضاً من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا.

كما اعتبرت تركيا وفقاً لتقديرات مواقف عديدة أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تواجه العديد من التحديات وذلك بسبب أن تركيا هي القوة الإقليمية الرئيسة المساندة لعمليات التغيير في المنطقة، فيما اتجهت إسرائيل إلى إعادة صوغ معادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت تحتفظ معها بعلاقات شبه طبيعية، خصوصاً أن الانتخابات التي أجريت في دول الربيع العربي أسفرت عن صعود تيارات وأحزاب إسلامية تتبنى مقاربات أكثر عدائية حيال إسرائيل.

ارتبط بذلك أيضاً أن النموذج التعاوني الذي نادى به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة، لم يعد يجدي نفعا في ظل تضرر علاقات تركيا مع سوريا بفعل الثورة السورية، ومن قبلها في ظل ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية، هذا فضلاً عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها، بخلاف الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية.

وعلى الرغم من أن تركيا عملت على كبح جماح تدهور العلاقات مع دول الجوار التي تضررت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية حيال قضايا الربيع العربي، وذلك من خلال تأكيد عدم إمكانية اللجوء إلى عمل عسكري ضد أي

من هذه الدول إلا في إطار موقف دولي موحد، بيد أن الموقف التركي حيال الثورة السورية قد أدى إلى تصاعد التوتر بين تركيا من جانب وسوريا وإيران والعراق من جانب آخر.

وقد مثلت حادثة إسقاط طائرة استطلاع تركية (F4) تحدّيًا كبيرًا بالنسبة لتركيا، ودفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون عواقبه وخيمة. هذا الموقف لم تستند فيه أنقرة إلى موازين القوى التي تصب لصالحها مقارنة بسوريا أو حتى كل من إيران والعراق، باعتبارهما داعمتين للموقف السوري، وإنما أيضًا لاعتبارات عديدة منها أن تركيا تعد إحدى دول حلف شمال الأطلسي، بل وتمثل ثاني أكبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للتهديدات الأمنية فيمكن القول بأنها قد ارتبطت في مرحلة ما بعد الثورات العربية بملفين أساسيين: تمثل الملف الأول في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية، حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا⁷. وقد تمثل المحدد الأساسي في ذلك طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية، ومساندتها المادية والعسكرية والاستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

أوجد هذا الوضع صراعًا ثانويًا بين تركيا من جانب وكل من إيران والعراق من جانب آخر. هذا الصراع لم يكن المكون الطائفي غائبًا عنه، فتركيا تنظر إلى ذاتها باعتبارها القوة السنية الأكبر، وذلك في مواجهة إيران التي تسعى للتمدد أينما وجد الشيعة في المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة للعراق الذي سبق لرئيس الوزراء التركي أن وجه لرئيس الحكومة العراقي نوري المالكي اتهامات بأنه يحمل رؤى طائفية، فيما اتهمه الأخير بتبني سياسات عدائية حيال العراق. هذا الاصطفاف الحاد أفضى إلى تقارب تركي خليجي، في مواجهة محور سوريا-العراق-إيران.

وفيما يتعلق بالملف الثاني، فقد ارتبط بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات السورية التركية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الثورة السورية، وما خلقت من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام الأسد والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الأسد، وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا.

ترتب على ذلك أن انتقلت العلاقات من الدفء إلى الجفاء، حيث باتت أنقرة تحتضن قوى المعارضة السورية، وتقدم كافة أشكال الدعم إلى الجيش السوري الحر، وذلك بعد أن أسقطت تحفظاتها حيال المطالب السعدي والقطرية بتقديم تسهيلات بشأن عمليات تسليم فصائل المعارضة السورية. وبدأت تركيا منذ منتصف مايو الماضي في تكثيف دعمها إلى الجيش السوري الحر، حيث باتت أجهزة الاتصالات والمساعدات التقنية واللوجستية تتدفق عبر الحدود التركية تبعثها خطوات متقدمة على صعيد تزويد المعارضة بأسلحة متقدمة وذخائر وقذائف مضادة للدبابات، وهو ما بات يثمر عن نتائج ملموسة على صعيد المواجهة مع الجيش السوري⁸.

⁷ ناجي الزبيدي، أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، جريدة الزمان، دخول بتاريخ 2017/9/26، على

الموقع <https://www.azzaman.com/?p=140004>.

⁸ أحمد سعيد نوفل وآخرون، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، دخول بتاريخ 2017/9/26، على الموقع <http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/12.pdf>.

هذا بينما اتجهت سوريا إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي السورية، بما تسبب في إفشال الحوارات السرية التي أجريت في أوصلو بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، واشتداد المواجهة بين الطرفين وتزايد أعداد الضحايا المدنيين والعسكريين، مما أفضى إلى إثارة البيئة القومية المتشددة في تركيا، وارتفاع حدة التوتر على صعيد علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا، ولاسيما بعد أن أوقف فرع الحزب في طهران والمعروف باسم بجاك عملياته ضد القوات الإيرانية.

كما أن ثمة معلومات كشفت عن تقديم السلطات السورية تسهيلات لحزب الاتحاد الديمقراطي (الفرع السوري لحزب العمال) لمعاودة النشاط في المناطق الكردية، بما في ذلك تجنيد المزيد من المقاتلين. كما سمحت السلطات السورية بانتخاب هيئات تمثيلية شعبية في المدن والبلديات الكردية تحت مسمى الإدارة الذاتية، فضلاً عن افتتاح مراكز ثقافية محلية لتعليم اللغة الكردية، وسمحت السلطات السورية كذلك بعودة صالح مسلم رئيس حزب العمال الكردستاني (الفرع السوري) إلى سوريا بعد سنوات من الاستقرار في جبال قنديل بشمال العراق.

إن هذه التطورات في مجملها أوجدت تحديات عديدة بالنسبة للأمن القومي التركي، لا ترتبط بالتهديدات التي باتت تثيرها حال السيولة والاضطراب التي يتسم بها المشهد الإقليمي، وتأثيرات ذلك على المصالح التركية، وإنما ترتبط كذلك بالتداعيات المباشرة على الاستقرار الأمني والوحدة الجغرافية لتركيا، وذلك في ضوء تطورين أساسيين: أولهما تعلق بتنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولتهم المستقلة في شمال سوريا وذلك فيما يطلق عليه الأكراد كردستان الغربية. وثانيهما تمثل في الدعم السوري الإيراني لحزب العمال الكردستاني، على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركية، مما أفضى إلى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري.

المبحث الرابع - مستقبل الدور التركي في المنطقة

يمكن أن نحدد الدور التركي الإقليمي مستقبلاً بثلاثة مسارات رئيسة، وهي ما يلي:

المسار الأول: تنامي الدور التركي

يستند هذا المسار إلى افتراض مفاده تصاعد الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة أردوغان بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر، حيث ستكون تركيا حسب قول أوغلو دولة فعل وليست دولة رد فعل، وأنه سيعمق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية.

ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي:-

- أ- استمرار التأييد الشعبي لحكومة أردوغان في انتهاج السياسة الإقليمية.
- ب- استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلمياً وتحقيق النجاح بعد ذلك.
- ج- تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة حسب وصف مراكز الأبحاث المرموقة مثل (راندو كارنيجي) بأنها دولة النموذج الذي يجب أن تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة. وهذا ما يضيفي القبول الأمريكي على تنامي الدور التركي.

د- الحاجة الأمريكية والغربية والعربية لدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني السليبي.

هـ- الارتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد الأمر الذي يتيح لتركيا مركزًا مهمًا في الساحة الإقليمية.

المسار الثاني: انكفاء الدور التركي

يفترض هذا المسار استحالة تحقيق الدور التركي الإقليمي، وعليه فإن الأهداف التي وضعتها حكومة أردوغان وفكرة داود أوغلو في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات، ومنها القدرة على اتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار لم تحقق بالشكل المطلوب، الأمر الذي يستدعي التراجع عنها والانكفاء نحو الداخل.

وتتوقف عملية انكفاء الدور الإقليمي على ما يلي:

أ- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على الاحتفاظ بنسبة الأغلبية في البرلمان التركي في الانتخابات النيابية القادمة، وهذا يعني صعوبة تشكيل الحكومة من قبل الحزب.

ب- حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى عدد من الضباط بالتآمر لاغتيال نائب رئيس الوزراء التركي (بولنت أرنت)، وهو ما استدعى مجلس الأمن القومي ببحث تورط الجيش بالتآمر ضد الحكومة.^[34] وهذا يعني العودة إلى الوراء.

ج- إخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الحقوق الكاملة للأكراد.

د- ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، إضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد، وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر سلبيًا في أي دور إقليمي.

هـ- فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب.

و- تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة.

ز- الرفض العربي للدور التركي برمته، وحدوث توافق عربي-عربي على لفظ الدور التركي والاستغناء عنه.

المسار الثالث: محدودية الدور التركي

يركز هذا المسار على افتراض مفاده أن الدور التركي سيكون ثانويًا أو محدودًا لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى، ولا سيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وأن هناك لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تركيز تركيا نحو مناطق أخرى، مثل البلقان وقبرص والقوقاز لها أهمية أكبر من الشرق الأوسط لدى أنقرة.

وتستند محدودية الدور التركي إلى ما يلي:

- أ- عدم قدرة من سيخلف أردوغان في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل.
- ب- تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، فهي قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في آسيا الوسطى، والأمريكيون الآن يتحدثون عن (آسيا الوسطى الكبرى) فيما يغيب (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد) وبالتالي ستشكل تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك، وستكون بمثابة الركيزة الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى.
- ج- فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون عائقاً أمام بروز أي دور إقليمي تركي.
- د- ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى، مثل إيران، ومصر، والسعودية سيحد من فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط⁹.
- هـ- عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين (إسرائيل) وتعاطفها مع الحركات الإسلامية، ولاسيما حركة حماس يفقدها خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة، إذ إن وقوفها على مسافة متساوية منهما يجعلها في موقع موازن على نحو يدعم دورها الإقليمي.
- و- إن الانفتاح التركي على سورية وتطوير علاقاتها معها سينعكس سلباً على أدائها دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين (إسرائيل) وسورية.
- ز- عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حالياً، وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ، وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة على هذا الصعيد فإن العقدة الكردية ستظل عقبة أمام دورها الإقليمي لا محالة .

النتائج :

- 1- هناك محاولات تركية جادة لإثبات الحضور التركي الفاعل في الشرق الأوسط وتعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط وما واجهته من تحديات وصعوبات، وبخاصة في ظل ثورات الربيع العربي، بحيث إن استمرارية الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، ولاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض.
- 2- تعتبر تركيا طرفاً أصيلاً في بعض القضايا التي تدور على حدودها، مثل المسألة العراقية، والملف النووي الإيراني، والعلاقات مع سوريا، وهي كذلك طرف مشارك في قضايا إقليمية عديدة أخرى فيما يتجاوز

⁹ - كرم سعيد، التقاطع التركي-الإيراني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، إبريل 2017، العدد 207، ص 140.

حدودها المباشرة. لكن الطبيعة المعقدة، والممتدة لقضايا المنطقة، وتعقيدات الداخل التركي تجعل الدور التركي -على نشاطه- مقيداً بعوامل ذاتية، ومعطيات خارجية، وأدوار ومواقف أطراف أخرى، بعضها مبادر ويطرح تصورات ومشروعات مخالفة للرؤية التركية، وبعضها يتعين عليه النهوض بمسؤولياته قبل الرهان على الأدوار التركية أو الارتهان بها.

3- تباين المواقف التركية من الثورات العربية، واتبعت تجاهها سياسة مرغبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر.

4- الثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في الوطن العربي أن تركيا ترى في نفسها لاعباً من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من منطلق أن استقرارها يهم تركيا، وأنها تسدي النصيحة للإملاء. بل إن أردوغان اعتبر ما يجري في سورية مثلاً جزءاً من (السياسة الداخلية) التركية، وليس من سياستها الخارجية.

5- تجد تركيا في نفسها القوة والقدرة على التعبير، وأحياناً الممارسة، عما تتطلع إليه في أول تجربة علنية لها في التعامل مع البلدان العربية والأنظمة تحديداً وإذا كان هذا دأب الدول الكبرى فإن سلطة حزب العدالة والتنمية باتت تنظر إلى الآخرين، ولا سيما القريبين منها وبتحديد أكبر العرب، على أنها أيضاً لاعب كبير.

6- إحساس تركيا (الوهمي في جزء كبير منه) بوجود فائض قوة لديها وفائض ثقة بالنفس هو ما يدفعها أحياناً إلى التصدي لملفات أكبر من قدرة دبلوماسيتها ومن قدرة تركيا نفسها الفعلية على القيام بها، وربما أبعد من ذلك من خلال التطلع لدور (تاريخي) بعيد عقارب الساعة إلى الوراء واستعادة دور (أفندي) المنطقة العربية والإسلامية، وهو ما أوقع تركيا في ارتباك، بل إخفاقات في أكثر من ملف، من مصر وليبيا والبحرين، إلى سورية.

7- إن تركيا غادرت موقعها الوسطي والحيادي السابق من الدول والقوى، وتحولت إلى طرف في الصراعات بين الدول العربية والإقليمية وفي الصراعات الداخلية، فساد التوتر علاقاتها مع عدد كبير من الدول مثل سورية وإيران والعراق وروسيا واليونان وقبرص اليونانية، فضلاً عن إسرائيل، في تراجع لمبدأ (تصفير المشكلات) في السياسة الخارجية التركية.

8- نزعت تركيا في مرحلة الثورات العربية إلى استخدام العنف والقوة في بلدان (ليبيا)، وإلى التهديد باستخدامه في بلدان أخرى (سورية). وانسحب ذلك على علاقاتها مع دول إقليمية أخرى مثل قبرص اليونانية وإسرائيل، ما اعتبر تخلياً عن سياسة (القوة الناعمة) واعتماد (القوة الخشنة).

9- نهجت تركيا في الثورات العربية خطأً متناغماً مع السياسات الغربية والأمريكية تحديداً في المنطقة، وتجلي ذلك في التطابق الكامل في المواقف بين أنقرة وواشنطن، والتنسيق في كل الملفات من ليبيا إلى مصر وسورية وإيران.

المراجع:

عبد الرحمن أميني، "زيارة أردوغان تثير ردود فعل تخشى من تحوّل تونس إلى منصة للتدخل في ليبيا"، 26/12/2019، شوهد في 30/12/2019، في: <https://bit.ly/35wwfwl>

مروان محمد حج محمد، الأمن في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، موقع <http://political-encyclopedia.org/2016/11/06/>

حليمة بوزناد، دلال أحسن، "تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: أكراد سوريا نموذجاً"، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، تبسة، 2016، ص (22-21) محمد عزيز شكري، الإقليمية، الموسوعة العربية، 2017/9/18، على الموقع.

<https://www.arab-ency.com/ar/>

محمد مجاهد الزياد، العلاقات العربية- العربية بعد الثورات.. التحديات والملاحم الجديدة، موقع العربية، 2013/5/9، دخول 2017/9/23، على الموقع، <http://www.alarabiya.net>، غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير: بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص 12.

كمال سالم الشكري، "مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، مجلة جامعة مشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، مجلد 28، 2012، عدد 1، ص 515.

صفاء عذب، تبعات الربيع العربي: ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار، 22/9/2017، على الموقع <https://aawsat.com/home/article/109511>

جمال عب الجواد، "مستقبل الشرق الأوسط تصنعه قوي الحاضر"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2015، عدد يناير، ص (68-69).

حمدان رمضان محمد، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، الموصل، 2011، العدد 11، ص (271).

علي راز نادر و ف. ستيفان لازابي، "العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً"، معهد RAND للدفاع الوطني، كاليفورنيا، 2013. دخول بتاريخ 2017/9/26، على

الموقع https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258z1.arabic.pdf

أحمد عبد العزيز، التفاعلات الإقليمية حول الأزمة السورية، مركز دراسات الربيع العربي، سبتمبر 2013 دخول بتاريخ 2017/9/26، على الموقع <http://arabspring.code95.info/2013/09>

وصال الورفلي، "السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغير على ضوء الانقلاب العسكري"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، دخول بتاريخ 2017/9/26، على الموقع <http://www.csds-center.com>

أحمد سعيد نوفل وآخرون، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، دخول بتاريخ 2017/9/26، على

الموقع <http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/12.pdf>

أحمد داوود اوغلو، محمد ثاجي وطارق عبد الله، العمق الاستراتيجي. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدوحة، ترجمة محمد ثاجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 240:235.

سعيد الحاج، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، دخول بتاريخ 2017/9/26، على الموقع <http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foreign-policy-syria.pdf>
ناجي الزيدى، أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، جريدة الزمان، دخول بتاريخ 2017/9/26، على الموقع <https://www.azzaman.com/?p=140004>
كرم سعيد، التقاطع التركي-الإيراني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أبريل 2017، العدد 207، ص 140.